

كلمة معالي الوزيرة ريا الحسن

منتدى الاقتصاد العربي

فندق انتركونتيننتال - بيروت

26 أيار 2010

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها السيدات والسادة،

ينعقد منتدى الاقتصاد العربي في وقت دقيق جداً، تمر فيه البلاد العربية بتغيرات كبيرة وتحديات عديدة، على كافة الصعد ، لاسيما على الصعيدين المالي والاقتصادي.

صحيح ان الكثير من هذه التحديات ليست جديدة على الدول العربية، الا ان التطورات السياسية التي واجهتها بعض هذه الدول مؤخراً، تفرض عليها اعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بحيث تتلاءم مع متطلبات الواقع الجد يد في الشارع العربي . ولعلها فرصة جديدة أمام جميع الدول العربية للقيام بالاصلاحات التي من شأنها تحقيق مستويات عالية من الرخاء والاستقرار لشعوبها.

وبالرغم من التحديات الكبيرة أمامنا ، فالجميع يتطلع الى المرحلة المقبلة بتفاؤل وامل كبيرين، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، وتحفيز التنافسية العالمية للاقتصادات العربية من خلال تحديث الاقتصاد وتطوير المناهج التعليمية بحيث يتمكن الشباب

العبي من المنافسة محلياً وعالمياً، إضافة الى خلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة والفقر .
هذه بعض من الطموحات التي طالما سعت اليها شعوب المنطقة جميعها .

ولعل الإفادة المثلى من المرحلة الراهنة تتطلب التوازن بين تطوير البيئة السياسية في
الدول العربية من جهة ، وبين تطوير آليات ومحركات النمو الاقتصادي المستدام والرفاه
الاجتماعي للشعوب من جهة اخرى . بالفعل ، فإن نجاح الإصلاحات السياسية مرتبط إلى حد
بعيد بنجاح الإصلاحات الاقتصادية ، والعكس صحيح أيضاً .

أيها الحضور الكريم،

إن هذه التغيرات جميعها تحصل في وقت تواجه الاقتصادات العربية، بالاضافة الى
التحديات الداخلية ، تحديات خارجية عديدة .

ففي حين لا تزال الاقتصادات العربية تعيش الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للأزمة
الاقتصادية العالمية، ظهرت تحديات جديدة تمثلت أولاً بأزمة الملاءة والدين السيادي التي تواجه
عدداً من الدول الاوروبية، ثانياً بخطر حرب عم لات بين الصين والولايات المتحدة، وثالثاً
بلوتفاع أسعار الغذاء والطاقة مجدداً .

كما أن العالم أجمع بات منقسماً اليوم الى عدة محاور تتنازع لتحافظ على الحصة
الكبرى من مكاسبها وسيادتها في صنع قراراتها الاقتصادية والتجارية والمالية . ومن الضروري
ان تقوم هذه المحاور مجتمعة بجهود مشتركة ومنسقة ، لوضع سياسات اقتصادية دولية موحدة
بشكل يضمن لها مواجهة الازمات كما حصل في العام 2008 .

وأمام هذا الواقع، يحتاج عالمنا العربي الى إرادة سياسية واقتصادية كبيرة وجديّة، تمكّنه من انتزاع مكانة مرموقة عالمياً، وحتى لا يتم تهميشه في صنع القرار الاقتصادي والمالي والتجاري العالمي. لذلك، نحن بحاجة ملحة الى وم الى تكثيف الحوار البناء بين أصحاب المصالح، من صنّاع القرار السياسي والاقتصادي ورجال الأعمال، لتعزيز القدرات المؤسسية للعمل العربي المشترك، ولتطوير قنوات الترابط والتكامل بين اقتصاداتنا.

ولعل الطريق الأسرع والأجدي لذلك هو من خلال إزالة الحواجز والمعوقات أمام القطاع الخاص لتحقيق التكامل الاقتصادي الحقيقي في دولنا. فالقطاع الخاص العربي حقق نجاحات هائلة، وكان ولا يزال المحرك الأساسي للنمو. وأنا أوّمن أن منطقتنا العربية بإمكانها الارتقاء الى مستويات تمكنها من المنافسة على المستوى العالمي ولعب دور أساسي على الساحة العالمية، إذا ما أحسنا الاستفادة من المخزون البشري والفعال، والقطاع الخاص الديناميكي، والامكانيات والقدرات، الهائلة التي تتمتع بها.

أيها السيدات والسادة،

في لبنان، نحن نمز أيضاً بمرحلة دقيقة جداً، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية. ولا يخفى على أحد أن التخابط السياسي الذي نعيشه والفراغ الحكومي ينعكسان سلباً، وبشكل قوي، على جميع المؤشرات الاقتصادية وفي مقدمتها التباطؤ في النشاط الاقتصادي المحلي، والتراجع في ثقة المستثمر. وقد أظهرت المؤشرات عن الوضع المالي للشهر الرابع الأولي من العام الحالي تراجع ملحوظ في الإيرادات و تآكل الفائض الذي كنا حققناه في الفترة نفسها من العام الماضي من نحو الف مليار الى 27 ملياراً.

إن ما يزيد الوضع تعقيداً هو الظروف الاجتماعية الضاغطة التي يبرز تحتها المواطن اللبناني اليوم، وخصوصاً ذوي الفئات الفقيرة والمستضعفة، والتي نتجت عن الارتفاع العالمي

في أسعار السلع الرئيسية والغذاء والطاقة . ولمواجهة ذلك ، اتخذنا في لبنان قراراً غير مسبوق، بإعطاء دعم نقدي مباشر لأصحاب رخص النقل العام . وبذلك نكون قد تفادينا أن ينعكس الارتفاع في أسعار الحروقات عالمياً زيادة في تعرفه النقل العام ، وبذلك نكون قد جنبنا المواطن اللبناني أعباءً اجتماعية جديدة . وهذه الخطوة هي الثانية في هذا الاتجاه ، إذ أننا كنا قد ألغينا سابقاً نصف رسم الاستهلاك الداخلي على صفيحة البنزين، والتي استفادت منها كل شرائح المجتمع اللبناني.

غير أن التحدي الأساسي والأكبر يبقى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة من شأنها خلق فرص عمل لجميع اللبنانيين في كل لبنان وتحقيق الانماء المتوازن ، إضافة الى المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي الذي من شأنه تدعيم الثقة في اقتصادنا الوطني وتحرير موارد إضافية تمكننا من تلبية حاجات المواطن الاجتماعية الملحة.

وأنا من على هذا المنبر أدعو الاكثية الجديدة إلى تدارك خطورة انعكاس الخلافات السياسية على الاقتصاد اللبناني، وتحمل مسؤولياتها ، ليتمكن لبنان من اجتياز هذه المرحلة الدقيقة بعزم وثبات . وأنا كلي ثقة أن الاقتصاد اللبناني لديه ما يكفي من القوة والمناعة والإمكانات لتخطي التحديات الحالية والخروج منا أكثر متانة، كما أثبتت التجارب السابقة.

فلقد برهن الاقتصاد اللبناني ترابطاً وثيقاً بالاستقرار السياسي الداخلي، وهي معادلة تعكسها ثقة المستثمر اللبناني والعربي فيه، وتدفعه الى الاستثمار والعمل في لبنان. وخير دليل على الترابط بين الاستقرارين الاقتصادي والسياسي هو التوافق السياسي الذي حصل نتيجة اتفاق الدوحة، والذي سمح بتحقيق معدلات نمو ملحوظة بلغت بمعدل وسطي 8 في المئة في السنوات الثلاث الاخيرة ، مدعومة بسياسات مالية ونقدية سليمة ، مكنت لبنان من التصدي لتداعيات الازمة المالية العالمية. كما تمكنا من تحقيق فائض أولي ساهم في خفض نسبة الدين

العام الى الناتج المحلي بأكثر من 40 نقطة بين الاعوام 2007-2010، و تمكنا أيضاً من خفض معدلات الفائدة ، وزيادة صادراتنا ، وتحقيق فائض مهم في ميزان المدفوعات...

أيها الحضور الكريم،

لقد برهن الاقتصاد اللبناني عبر السنين ترابطه الوثيق ب اقتصادات الدول العربية المجاورة، على الصعيد الاقتصادي والتجاري والخدماتي والسياحي...

ونحن في لبنان نوّمن بأهمية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لما له من إفادة وانعكاس ايجابي على بلد اننا العربية جميعها . ونحن أبدينا دوماً دعمنا للخطوات التي من شأنها تفعيل العمل العربي المشترك . ولعل القرارات الاقتصادية المهمة التي أقرت في قمة بيروت من العام 2002 هي خير دليل على ذلك . لكن التحدي الاساسي لا يزال يكمن في وجود العديد من العوائق غير التجارية بين بلداننا والتي تحد من عمل القطاع الخاص . وإزالة هذه المعوقات يحتاج الى إرادة عربية سياسية واقتصادية كبيرة ، أمل أن نتمكن من تحقيقها قريباً.

وأود في هذه المناسبة أن أتذكر معكم مواقف اطلقها وآمن بها الرئيس الشهيد رفيق الحريري والذي كان يدعو دائماً الى ازالة المعوقات اما عمل القطاع الخاص العربي.

في العام 2003، دعا الرئيس الشهيد امام هذا المنتدى بالذات الى ضرورة تجاوز الشكليات وصولاً الى التكامل العربي . وقال الرئيس الشهيد "هناك الكثير من العقبات والاجراءات التي تفرغ القرارات السياسية من محتواها .. وادعو الدول العربية الى فتح اسواقها امام العمالة العربية وفتح المجال امام الاستثمارات التي تساعد على ايجاد فرص عمل للكفاءات

العربية لمواجهة المشكلات التي قد تتجم عن البطالة في ظل الاعداد الكبيرة التي تخرجها الجامعات سنويا".

هذا ما ينبغي ان نباشر به اذا اردنا ان نواجه مجتمعين التحديات العالمية.

وشكرا.